

محددات الصادرات الصناعية في ماليزيا (حالةدراسية¹)

أ.د. أنمار أمين حاجي

احمد حمه محي الدين

كلية الإدارة والاقتصاد-جامعة الموصل

Determinate of Industrial Exports in south Asia country (study case)

Prof. Dr. Anmar Amen Haje Ahmed Hama MoheAl dden
Uni. of Mosul/ College of Admin. and Econ.

تاريخ قبول النشر 2016/6/19

تاريخ استلام البحث 2016/3/28

¹بحث مسئل من رسالة الماجستير الموسومة (محددات الصادرات الصناعية في دول جنوب شرق آسيا-حالة دراسية)

المستخلص:

تسلط هذه الدراسة الضوء على محددات الصادرات الصناعية والتي تعتمد على المتغيرات الاقتصادية في دولة ماليزيا. وتهدف الدراسة إلى معرفة المحددات الداخلية والخارجية لتشجيع ونمو الصادرات الصناعية في هذه الدولة حيث تتناول الدراسة البيانات للفترة (1980-2014).

تؤدي الصادرات الصناعية دوراً حيوياً في التنمية الصناعية أولاً ثم التنمية الاقتصادية ثانياً لدولة ماليزيا نظراً لمساهمتها في الحصول على النقد الأجنبي اللازم لتمويل المشاريع التنموية المتقدمة وآفاق تزايدها مع القطاعات الاقتصادية الأخرى. إذ أثرت عملية نمو الصادرات في الدول النامية عن طريق عدة عوامل بعضها محلية مثل هيكل الصناعة الوطنية، وأسعار السلع المحلية والتقدم التقني وأنظمة النقد الأجنبي. كما نجد أن هناك عوامل أخرى خارجية مثل أسعار السلع المماثلة في الأسواق الخارجية والاستثمارات الأجنبية الموجهة للتصدير، ونقل وتوطين التكنولوجيا والاستقرار الاقتصادي.

في هذا السياق في دول مثل: دولة ماليزيا والتي تعتمد على إستراتيجية التصنيع للتصدير، تظهر الحاجة إلى إجراء دراسات قياسية تجريبية لمحددات الصادرات الصناعية وتحليل العوامل التي تؤثر على هذا النمو سواء كان من جانب قوى العرض أو الطلب أو من جانب العوامل المحلية كحجم الناتج الصناعي أو العوامل الخارجية مثل: الاستثمارات الأجنبية أو السياسات الصناعية للحكومات الوطنية والأجنبية.

وختاماً إن هذه الدراسة أوجدت أن الصادرات الصناعية في دولة ماليزيا قد ازدادت بشكل كبير على مدى العقود الأربعة الماضية، وأثبتت الدراسة أن هناك عدة عوامل ساهمت في ظاهرة نمو المفرط للصادرات (الموجهة للتصدير وسعر الصرف FDI الصناعية في دولة ماليزيا بما في ذلك الاستثمار الأجنبي المباشر) والتقدم التقني والسياسات التصديرية الناجحة فضلاً عن المؤسسات التي أعدت لهذا الغرض.

الكلمات الإستدلالية: الصادرات الصناعية، المحددات.

Abstract:

This study sheds light on Industrial exports determinants are mostly based on country specific factors in Malaysia as export expansion schemes, subsidies, foreign exchange etc.

The present study aims to find out the internal and external determinants of Industrial exports Growth and promotion in Malaysia . In this study we will follow panel data estimation for the period (1980-2014) of Malaysia.

However, Industrial exports, have come to play a vital role in the first Manufactured Growth and Economic development of Malaysia due to its contribution to the accumulation of foreign exchange necessary for financing development projects and for its forward and backward linkage prospects to other sectors of the economy. However, the process of export promotion in the developing countries is influenced by many factors some of which are domestic like the structure of national industry, the relative domestic price proportions and the government industrial and commercial policies. Other factors are associated with the external price structure of imported raw material and physical capital. foreign exchange systems, competitive foreign prices of similar exported goods and the relevant importing countries policies such as protective tariff policies, common market policies and policies for exports of technology.

Within this context in a Newly Industrialized economies like Malaysia, the need arises for empirical studies to be conducted on the growth pattern of Manufactured products measuring and analyzing all factors affecting such growth whether dealing with supply and demand forces or relative domestic and external factors of production prices or national and foreign governments industrial and commercial policies.

The objective of this research is to identify the most statistically significant factors affecting the growth of manufacture products. analyze the important elements justifying significant relationships. Conclusions and recommendations of relevant policies to enhance the pace of growth of Malaysia Manufactured exports are finally drawn

Export growth in Malaysia has been much faster than GDP growth over the past few decades ,Several factors appear to have contributed to this phenomenon including foreign direct investment (FDI) oriented to export ,technology progress, and succeed export policy .

Finally this study try to find those factory (fdi,forgen exchange,term trade ,industrial sector size,technology progress,and financial crises) effect from Industrial exports .

Key Word: Industrial exports ,determinants.

المقدمة:

تمثل صادرات السلع الصناعية في الدول النامية محركاً فعالاً للنمو الصناعي أولاً ومن ثم النمو الاقتصادي، وعنصراً أساسياً في جهود التنمية الصناعية، من خلال ما تسهم به من فتح أسواق جديدة أمام منتجات صناعية محلية بما يفسح المجال للاستفادة من وفورات الحجم، فضلاً عن ما تقدمه للاقتصاد من تشغيل للقوى العاملة وإفادة قصوى من الموارد المتاحة و إيجاد فرص عمل جديدة في النشاطات الإنتاجية

الأخرى من خلال استخدام منتجات القطاعات الأخرى مثل : الزراعة والخدمات (الارتباطات الأمامية والخلفية).

إن سياسة إحلال الصادرات الصناعية الموجهة ونمط التصنيع التي أتبعها ماليزيا أدت إلى تطور اقتصادها لاحقاً وتحقق لها تنوع في مصادر الدخل وتأمين فرص العمل للعمالة الوطنية وازدهار صادراتها الصناعية مما وصلت إلى مرحلة التصنيع ذات كثافة رأسمالية عالية وخلق صناعات قائمة هدفها التصدير إلى الدول المتقدمة والنامية على حد سواء.

هدف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى:

- أولاً:** إعطاء الرؤية النظرية حول مفهوم الصادرات وأهميتها فضلاً عن الصادرات الصناعية من خلال استراتيجية التصنيع المعتمد على التصدير.
- ثانياً:** تناول أهم المحددات المؤثرة في الصادرات الصناعية من خلال الدراسات النظرية لهذا الموضوع.
- ثالثاً:** تسليط الضوء على سياسات وإجراءات التي أتبعتها الدول المعنية لنفاد إلى الأسواق الدولية.
- رابعاً:** قياس أثر محددات الصادرات الصناعية لدولة ماليزيا.

فرضية الدراسة:

تنتقل الدراسة من فرضية مفادها إن كـ "لا" من متغير (سعر الصرف والاستثمار الأجنبي المباشر والنتائج الصناعي ومعدل التبادل التجاري ومعدل نمو السكان والتقدم التكنولوجي) لها تأثير فعال على حجم صادرات الصناعية في ماليزيا مما يعطي منتجاتها مزيداً من القوة والقدرة التنافسية في الأسواق العالمية. ويحفز على زيادة ونمو أداء صادراتها الصناعية.

مشكلة الدراسة:

تتلخص مشكلة الدراسة بعدم الدقة في التعرف على العوامل المؤثرة في الصادرات الصناعية التي ستفقد دول العينة القدرة على المنافسة صادراتها في الأسواق الدولية، وكذلك اعتماد سياسات صناعية وتجارية فعالة للتأثير على الصادرات الصناعية ومحاولة زيادة حجمها، من خلال تغلب على محددات المعيقة، لتحقيق نمو الصادرات الصناعية في ماليزيا.

أهمية الدراسة:

تأتي أهمية الدراسة لصادرات السلع الصناعية كونها تشكل عاملاً مهماً وفعالاً للنمو الصناعي والاقتصادي نظراً لأهميتها في التأثير على عدة مؤشرات حيوية في الاقتصاد الماليزي من أهمها:

- زيادة حصيلة الدولة من النقد الأجنبي لتمويل خطط التنمية خاصة فيما يتعلق باستيراد سلع رأسمالية ذات كثافة عالية.
- استيعاب منتجات قطاعات الأخرى في الاقتصاد مثل: القطاع الزراعي والخدمات في شكل مواد خام ومستلزمات الإنتاج للصناعات التصديرية مما يشكل الارتباطات الأمامية والخلفية لهذه القطاعات.
- توسيع حجم السوق المحلية وزيادة قدرة منافسة سلع الدول الصناعية المتقدمة، مما يساعد على استفادة الصناعات الوطنية من اقتصاديات النطاق ومن ثم تخفيض تكاليف إنتاجها.
- مساهمة في تحقيق أهداف تنويع مصادر الدخل القومي.

منهجية الدراسة:

تعتمد الدراسة في منهجها على أسلوب الربط بين مضامين النظرية الاقتصادية التي ناقشت الموضوع والأسلوب الآخر من خلال طرائق القياس الاقتصادي لتحديد العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية ومن ثم تفسير نتائجها تفسيراً اقتصادياً يتطابق مع الاتجاه النظري.

عينة الدراسة والحدود الزمانية والمكانية:

لاختبار فرضية الدراسة وتحقيق أهداف الدراسة فقد تم إجراء الجانب التطبيقي في البحث كما تم اختيار ماليزيا عينة الدراسة ولمدة (1980-2014) وهذا الاختيار جاء نتيجة شروط علمية وموضوعية متمثلة باعتماد هذه الدولة على استراتيجية التصدير للسلع الصناعية منذ أن بذل جهود للتنمية فضلاً عن كون الصادرات تشكل نسبة كبيرة ومهمة من الدخل القومي لهذه الدولة، وإن ماليزيا ذات موارد اقتصادية محدودة. وقد تم اعتماد المصادر الآتية للحصول منها على البيانات التي غطت الجانب التطبيقي وتمثلت إحصائية الصادرة (World Debt Tables External Finance for Developing Countries) البنك الدولي (Handbook of International and Development Statistic) عن البنك الدولي، فضلاً عن إحصائيات التجارة والتنمية الدولية الصادرة عن منظمة الأمم المتحدة. (

وباستخدام (Accuracy Measure) ومن ثم تم اختيار الصيغة المثلى التي تعتمد على مقاييس الدقة (SPSS وبرنامج (Minitab-11 under Windows) برنامج

الدراسات السابقة للموضوع:

يعد موضوع محددات الصادرات الصناعية من المواضيع الهامة التي نالت اهتمام العديد من الباحثين على شكل أبحاث وورش عمل فضلاً عن الكتب والندوات والمؤتمرات العالمية واعتمدت بعض الدراسات في تقدير نمو الصادرات على جانبي العرض والطلب على الصادرات معاً من خلال أنموذج دالتين منفصلتين

(وهناك بعض الدراسات أكدت على جانب Gravity MODEL) أو من خلال أنموذج جذب (2SLS) واحد إما جانب الطلب أو جانب العرض ، ولغرض صياغة النموذج والمتغيرات الداخلة فيها وتحليل مشكلة الدراسة ومناقشتها، تطلب الأمر الاستعانة بأهم الدراسات التي تناولت موضوع الصادرات الصناعي ة، ففي دراسة للدكتور أنمار أمين حاجيال موسومة "الصادرات الصناعية وأثرها في تغيير هيكل الناتج المحلي الإجمالي للمدة 1980-2002الأردن حالة دراسية" ركزت على دولة نامية واحدة وهي الأردن التي تفتقر إلى الموارد الطبيعية والتكنولوجيا المتقدمة، ويهدف البحث إلى التعرف على العوامل المؤثرة في تشجيع الصادرات الصناعية ومن ثم محاولة التأثير عليها من خلال تغيير هيكل الناتج المحلي الإجمالي، ويتطرق الدراسة إلى الطلب العالمي وأسعار الصرف والاستثمار الصناعي بشكل ضمني، إلا أنه تم التأكيد على ثلاثة عوامل التي يمكن أن تساعد في إدراك وفهم المحددات الإيجابية والسلبية لنمو الصادرات الصناعية الأردنية. ومن أبرز العوامل المؤثرة في سياسة تشجيع الصادرات الصناعية المستخدمة في هذه الدراسة هي : (نمو الناتج الصناعي، معدل التبادل التجاري، التطور التقني) وبعد تحليل البيانات تبين أن هناك علاقة طردية بين معدل نمو الناتج الصناعي والتقدم التقني مع الصادرات الصناعية في حين هناك علاقة عكسية بين معدل التبادل التجاري و حجم الصادرات الصناعية في المملكة الهاشمية الأردنية(حاجي،27،2005-38).

Hsiao F. & Hsiao. Me الموسومة ("FDI, Exports, and Growth in East and Southeast Asia--Evidence from Time-Series and Panel Data Causality Analyses" , يتناول العلاقة السببية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات والنمو الناتج المحلي الإجمالي في ثمان دول من جنوب شرق آسيا (تايوان وكوريا، سنغافورة، هونك كونك، لأنها تعتمد على ;صين، ماليزيا، فلبين، تايلاند) للفترة ما بين (1986-2004) ، تم اختيار هذه الدول الثمانية إستراتيجية التصنيع من أجل التصدير، وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر، والنمو المفرط في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وقد تم الاستنتاج أن الاستثمار الأجنبي المباشر يؤثر على الصادرات وإن الصادرات Hsiao F & Hsiao W., 2006,5-5-24)والاستثمار الأجنبي المباشر يؤديان إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي).

أولاً: الإطار المفاهيمي لصادرات الصناعة

أ - المفهوم:

يمكن تعريف الصادرات على إنها ذلك الجزء من الناتج الوطني الذي لا يتم استعمالها داخل الدولة وإنما يصدر للخارج، فهو يمثل تدفق السلع والخدمات خارج حدود الدولة، إذ يتم بيع هذه السلع إلى سكان الدول الأخرى (صالح،224،2004).

أما الصادرات الصناعية فيمكن تعريفها بأنها تلك السلع المصدرة متمثلة بالسلع الصناعات التحويلية _ أي تصدير السلع بعد القيام بتغيير أو تحويل أو تحويل هي أة أو شكل المواد الأولية أو المصنوعة الداخلة فيها إلى أنواع وأشكال وهي آت جديدة تكون تامة الصنع وجاهزة للاستهلاك أو غير تامة الصنع وتدخل في صناعات أخرى.

ويمكن تعريف الصادرات حسب المستويات الآتية:

على المستوى المؤسسية : هي عملية تصريف الفائض الاقتصادي الذي حققته المؤسسة إلى المستهلكين في الخارج.

على المستوى الوطني: هي عملية تصريف الفائض الاقتصادي الذي حققته دولة إلى الدول التي تعاني نقصاً في الإنتاج من تلك السلعة، أو هي عملية عبور السلع والخدمات عبر الحدود الدولية.

على المستوى الدولي: الصادرات هي وسيلة من وسائل تحقيق الرفاه الاقتصادي لدولة من الدول، يستعمل لمواجهة المنافسة واقتحام الأسواق الخارجية، والتحكم في تقنياته وبالتالي يؤدي إلى ازدهار العلاقات الاقتصادية الخارجية لدولة ما (قريبى، 2014، 83).

ب - موقع الصادرات في الفكر الاقتصادي:

يشكل نشاط التصدير في الفكر الاقتصادي قديماً وحديثاً أهمية بالغة ويعتبر دُهر ركناً أساسياً في عملية الإنماء الاقتصادي للدول المتقدمة والنامية على سواء (المجالي، 1999، 10) وفي الفكر الاقتصادي اهتم العديد من الاقتصاديين القدامى و المعاصرين بالصادرات ؛ وذلك لعلاقتها بالنمو والتنمية الاقتصادية ومنهم: أن التجارة الخارجية بين الدول (Myrdal, Nurkse , Balassa, Robert Emery) إذ يرى أن النامية والمتقدمة تعمل على زيادة التفاوت القائم في المستويات الاقتصادية بين المجموعتين، ويرى أن الأسواق الكبيرة التي تخلقها التجارة الخارجية تعمل في المقام الأول على تعزيز وضع الدول المتقدمة التي تتمتع بصناعة قوية مقابل ضعفها في الدول النامية (سعدي، 2012، 6-17).

ويعدّه (دنيس روبرتسون) أول من أشار إلى أن الصادرات تؤدي دوراً فعالاً للنمو الاقتصادي في مقال نشره في عام 1940 ثم جاءت محاولة نيركسة لإثبات إن للصادرات علاقة بالنمو المحقق بالدول المنتجة للمواد الخام، ويرى جيلز وآخرون 1995 بأن الدول النامية لا يمكنها الإنتاج بتكاليف منخفضة تؤهلها لتصدير منتجات تامة الصنع للسوق العالمي هذا مقابل نمو احتياجاتها من المواد الغذائية إلى حد لا يمكن تلبية عن طريق الإنتاج المحلي فيتطلب الأمر استيراده من الخارج (الريان، 2015، 63).

ج - نظريات التبادل الدولي التي توضح المحددات المؤثرة في نمو الصادرات:

أثبتت عديد من الدراسات الحديثة عجز نسب عناصر الإنتاج لهكشر اولين عن تفسير أسباب قيام التبادل الدولي ويمكن تلخيص أهم النظريات البديلة التي استحدثت لتكون أكثر واقعية وديناميكية في تفسير قيام تبادل التجاري بين الدول المتمثلة ب:

1. **أنموذج معدلات التبادل التجاري** : يعُدُّ (جون ستيرورات مل) أول من تطرق إلى التبادل الدولي على أساس معدلات التبادل التجاري إذ بيّن إن القيمة الدولية للسلعة لا تحدد على أساس نفقة إنتاجها وإنما تحدد عند ذلك المستوى الذي يحقق التعادل بين طلب كل من بلدين على سلع الأخرى، وبطريقة أخرى يمكننا القول: إن الوحدات المستوردة التي يحصل عليها البلد مقابل كل وحدة تصديرها إلى الخارج ، أي المقارنة بين ثمن صادرات البلد و ثمن وارداته طبقاً لها فإن معدل التبادل الذي يحقق التوازن في التجارة الدولية هو ذلك المعدل الذي يجعل قيمة صادراتها تستيراد اكلدولة متساوية وقسم معدل التبادل التجاري إلى معدل التبادل الداخلي ومعدل التبادل الدولي (الطائي، 1999، 101).

2. **أنموذج سعر الصرف الأجنبي** : حسب هذه النظرية يترتب استيراد السلع والخدمات وعمليات الاستثمار والاقتراض طلب على عملة البلد المستورد، في حين أن عرض العملات لتأجتماع عمليات التصدير للسلع والخدمات توعدنا لاستثمار والقرض.

3. **أنموذج التقدم التقني** : تؤدي عملية التقدم الفني والتراكم المعرفي ونشاطات البحوث والتطوير دور المحفز لنمو الإنتاج والإنتاجية في الأجل المتوسط والطويل ويمكن التميز بين نوعين من المعرفة هما: الهندسة العكسية: التي تقوم بإحداث تعديلات محددة على المنتج أو العملية الإنتاجية ولا تضيف جديداً في عالم التقدم الفني والتكنولوجي، والابتكار الخلاق: الذي يؤدي إلى نقلة نوعية تقانية ملموسة في نوعية المنتج أو طبيعة العملية الإنتاجية والخدمية (ذنون والدليمي، 2012، 104).

4. **أنموذج هيكل الصناعة في البلد المصدر** : الذي ينص على أن المعالم الرئيسية لهيكل الصناعة دور كبير في التأثير على الحجم الصادرات ومن أهم هذه المعالم القيمة المضافة في الصناعة ودرجة التركيز في الصناعة ودرجة التمييز في المنتجات التي تؤثر في مستوى الكفاءة الإنتاجية للسلع الوطنية ومقدرتها التنافسية في الأسواق العالمية (بامخرمة واخرون، 1994، 5).

5. **أنموذج الاستثمار الأجنبي وسيطرت الشركات متعددة الجنسيات**: علناً هم فروعاً لإنتاج في مختلف دول العالم المتقدم، ويتعدى نشاطها الحدود الوطنية إلى الخارج، وكذلك يؤدي قيام هذا الشركانبة لاستثمار في أسواق البلاد المضيفة في غالباً إلى زيادة حركة الاستيراد والتصدير، وحركة التجارة التي بين المراكز الرئيسية والشركة الأم، من ناحية، ومشروعاتها التابعة والمنتسبة في الخارج من ناحية أخرى (ذنون والدليمي، 2012، 104).

ثانياً-سياسة التجارة في ماليزيا

تعد الصادرات للصناعية والاقتصادية، وبطبيعة الحال لا يمكن زيادة التصدير السلع الصناعية إلا من خلال سياسة سياسة الصناعية وتحرير التجارة الخارجية، وتعد السياسة الانفتاح التجاري و منافذ تجهيز الصادرات من السياسة التجارية الحرة التي يتبعها ماليزيا لزيادة صادراتها الصناعية:

أ - سياسة الانفتاح الاقتصادي:

إن تطبيق سياسة الانفتاح اقتصادي ليس هدفا في حد ذاته، وإنما وسيلة من وسائل تحقيق التنمية الصناعية والاقتصادية المنشودة، ومما جلد كعمدتكثير دول جنوب شرق آسيا إلى العمل نحو الارتقاء بأداء اقتصادياتها المحلية، إذ جنت فوائد جمة من جراء انتهج تطبيق هذه السياسة، وتمثل ذلك كفيها زيادة معدلات صادراتها الصناعية ومن ثم نموها الاقتصادي علمدبا لعقدينالماضيين. فقد حققت دولة فيالعشر سنواتالآخيرة (عبدالعزيز، 70، 2011). %لئماليزيا أعلمعدلاتانفتاحفياالعالم بنسبتيزيدعن100

ب - المناطق تجهيز الصادرات:

إن ظهور المناطق الحرة الصناعية للتصدير كان نتيجة لعدة استراتيجيات متبعة في ماليزيا، وتعرف حسب منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية "المنطقة الصناعية الحرة للتصدير" هي مجال محدد إدارياً وجغرافياً، يخضع إلى نظام كمركي يسمح بحرية استيراد التجهيزات والمنتجات الأخرى بغرض إنتاج سلع موجهة للتصدير. هذا النظام يرافقه عادة إطار تشريعي تفضيلي خاص في الميدان الجبائي الذي يهدف إلى جلب (فيماليزيا من أقدم مناطق تجهيز الصادرات في ماليزيا (ريال، Langkawi المستثمرين الأجانب وتعد منطقة) (1997، 21).

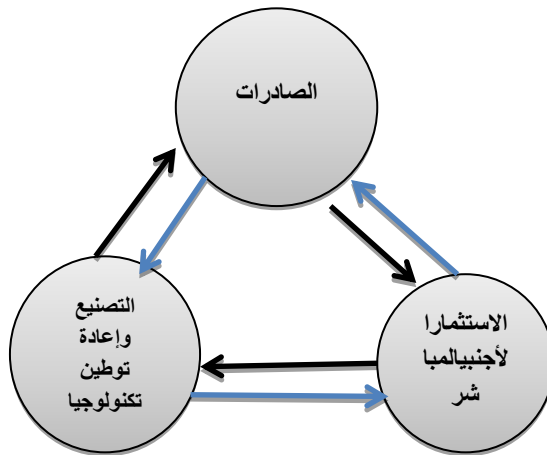
ثالثاً- السياسة الصناعية في ماليزيا

تستند تجربة التنمية الصناعية في دول جنوب شرق آسيا ومن ضمنها ماليزيا إلى ما يعرف بنظرية الأوز K. الطائر التي تعود الصياغات الأولى لهذه النظرية إلىالاقتصادي الياباني (أكامتسوكانامي) في 1937 (في (BrosoKamnkiz) (السواعي، 213، 2006) ، ثم ذاع صيتها على يد برسو كامنغز (Akamatsu) 1984 كنظرية بديلة شكلت اختراقاً لنماذج التنمية الصناعية التي طرحها الغربيين(السامرائي، 63، 2002). وتصور النظرية (الأوز الطائر) عملية النمو الاقتصادي والتطور الصناعي في هذه الدول بأسراب الأوز (إذ تأتي في مقدمة السرب اليابان باعتبارها القائد ويليهها V الطائرة التي تسير بانتظام وعلى شكل حرف (السرب الأولويضم: (كوريا الجنوبية، تايوان، وهونك كونك سابقا، سنغافورة) وتسمى دول حديثة التصنيع، ثم السرب الثاني ويشمل: (ماليزيا، تايلند، إندونيسيا، فلينين) ثم السرب الثالث فيضم: (كمبوديا، فيتنام). وتفصل

بين كل سرب والذي يليه مسافة تحددها سرعة السرب ومقدار علو طيرانه وتمثل مرحلة ونمط التطور الاقتصادي والصناعي في كل دولة (الجواري، 206، 2013-211).

كما وإن هذه النظرية توضح العلاقة بين الأوزة القائدة وبين أفراد السرب التابع من خلال صادرات البلد القائد إلى الدول النامية. إذ تعمل هذه الصادرات على خفض النشاط المنتجين المحليين ؛ وذلك لأن استيراداتها من البلد القائد إما أن تكون أرخص أو ذات جودة عالية. مما تدفع إلى أن يبذلوا جهوداً مضنية لابتكار سلع جديدة واستتساخ السلع ولتحقيق ذلك لا بد من الدول أن تتبّع التكنولوجيا الجديدة مما يؤدي إلى أن يفقد البلد القائد الميزة التنافسية في المنتج المصدر إلى البلد التابع، ومما يسمح بنقل السلع الرأسمالية المطلوبة الضرورية؛ لإنتاج السلع في البلد التابع ويحل الإنتاج المحلي محل الاستيرادات أي بعد تدفق الـ (إلى البلد التابع، وبذلك تتعلم الدول التابعة كيفية تصنيع هذا منتج اتها لتغطية حاجاتها المحلية FDI) فضلاً عن تجهيز الأسواق العالمية وهكذا فإن التعاقب يمثل دورة حياة منتج معين (السامرائي، 64، 2002).

تؤدي إستراتيجية تشجيع الصادرات الصناعية دوراً بارزاً في تطوير وتوسيع حجم الصادرات الصناعية من حيث الكمية والنوعية من خلال عدد من السياسات الهادفة إلى توفير الهياكل الأساسية لرفع قدرات التنظيمية والتقنية والإدارية لنمو الصناعات المتحيزة للتصدير التي تم استخدامها دول جنوب شرق آسيا لتمتية صادراتها الصناعية، وتعرف هذه الاستراتيجية أيضاً على إنها مجموعة من الإجراءات والوسائل المختلفة تنفذ على مستوى الدولة بهدف التأثير على كمية وقيمة صادراتها بما يؤدي إلى زيادة القدرة التنافسية للمنتجات المحلية في الأسواق الخارجية (العبيدي، 2009، 44).



شكل رقم (1-2)

علاقة بين الصادرات والاستثمار الأجنبي المباشر والتصنيع ونقل التكنولوجيا

رابعاً: السياسة التصديرية في ماليزيا

استطاعت دول جنوب شرق آسيا ومن ضمنها ماليزيا من خلال السياسة التصديرية التوسع في الصادرات الصناعية التحويلية إذ إن توسع في الصادرات من السلع تامة الصنع تعمل على تحفيز الأداء التصديري في ماليزيا، والحقيقة التي جاءت بها النهضة الاقتصادية لدول جنوب شرق آسيا لا تدعم كثيراً فكرة السوق الحرة لذلك نجد أن الإنتاج وهيكل الصادرات لم يترك للسوق الحرة، ولكن كان نتيجة تدخل حكومي محكم للتخطيط (تودارو، 1957، 2006-558).

كما إن ظهور المناطق الحرة الصناعية للتصدير والانفتاح التجاري كان نتيجة لعدة إستراتيجيات متبعة من طرف هذه الدولة لزيادة النمو في الصادرات الصناعية وتسهيل تصديرها إلى العالم (ريال، 1997، 21). لذلك بعد حصول ماليزيا على الاستقلال عام 1956 بدأت باعتماد سياسة صناعية لإحلال الاستيرادات وكانت الأدوات السياسة الرئيسية المستخدمة الحوافز المالية وهيكل التعريف التمييزي. واستمرت مرحلة إحلال الاستيرادات إلى أواخر عام 1960 وفي عام 1968 بدأت مرحلة التصنيع الموجهة نحو التصدير في ماليزيا من خلال إدخال قانون حوافز الاستثمار. تم تمديد الامتيازات الضريبية والرسوم الجمركية على الصناعات المصدرة. والجانب الأكثر أهمية من السياسة التجارية، تم إنشاء العديد من مناطق التجارة الحرة (مناطق التجارة الحرة) لجذب الاستثمارات الأجنبية الموجهة لسوق التصدير. اعتمدت ماليزيا حصراً على الاستثمار الأجنبي في تحريك صادراتها. ونتيجة لهذه السياسة فلبق النظام المالي المحلي لم يكن لها دور مهم نسبياً في بناء القدرات التصديرية. ثم في أوائل عام 1980 تحولت ماليزيا من اعتماد سياسة صناعات الخفيفة والمتوسطة إلى إتباع الصناعات الثقيلة كصناعة البتروكيماويات و السيارات أوائل عام 1980. وكانت الوسيلة الرئيسية لهذه السياسة هي إنشاء مؤسسات القطاع العام تهتم بعملية التصدير وفي عام 1985 وضعت الحكومة خطة صناعية لتحويل من القطاعات ذات عمالة كثيفة إلى صناعات كثيفة التكنولوجيا ورأس المال وبذلك سجلت قطاع التصنيع مرة أخرى نمواً مرتفعاً بنسبة 13٪ سنوياً مع نمو مرتفع جداً في الصادرات الصناعية. إذ ارتفعت حصة الصادرات الصناعية من إجمالي الصادرات إلى 60٪. وهكذا بالمقارنة مع المرحلة الأخيرة كان التحسن في الأداء لافتاً حقاً في هذه الفترة ويرجع ذلك إلى تنفيذ الخطة الصناعية (Nimgaonkar, 2009, 15).

مما سبق يمكن القول إن ماليزيا بدأت بانتهاج سياسة مدروسة عبر سلسلة من الزمن ف بدأت بإنشاء مناطق الصناعية الحرة ثم م ناطق للبحث العملي وتطوير التكنولوجي وإنشاء مؤسسات تهتم بالتصدير والاستثمار الأجنبي وتحولت شيئاً فشيئاً من سياسة صناعية لمشروعات صغيرة للمشروعات كبيرة ومن سياسة صناعات كثيفة العمل إلى صناعات كثيفة التكنولوجيا ومن صناعات ذات قيمة مضافة متدنية إلى صناعات

ذات قيمة مضافة عالية ومن صناعات ذات تكنولوجيا تقليدية إبالصناعات ذات تكنولوجيا المتقدمة كل هذه السياسة نفذت ضمن نظرية الاوز الطائر متدرجاً السلم صعوداً إبالدول شبه صناعية وسياسة الانفتاح التجاري.

خامسا: متغيرات النموذج

قد تم إدخال (7) متغيرات اقتصادية في الأنموذج القياسي أحدها متغير تابع وستة متغيرات مستقلة وهي كما يأتي:

(Y المتغير المعتمد (أولا

1 الصادرات الصناعية (Y):

وهي عبارة عن قيمة الصادرات الصناعية لماليزيا مقومة بالدولار الأمريكي بالسعر الجاري وللفترة الزمنية (1980-2014)، وتستعمل هنا كمتغير تابع للتعبير عن المحددات المؤثرة على الصادرات الصناعية.

ثانيا: المتغيرات المستقلة

(التي تم الحصول عليها من التحليل X 's تم الاعتماد على عدد من المتغيرات الاقتصادية) الاقتصادي والتي مثلت محددات الصادرات الصناعية وكما يأتي:

1. الاستثمار الأجنبي المباشر (X1)

إن الاستثمارات الأجنبية المباشرة لها دور كبير وفعال على الصادرات الصناعية وفي العديد من الدراسات التطبيقية وجد أن الاستثمار الأجنبي المباشر له أثر ايجابي على الصادرات وأن السبب الرئيسي الذي يركز عليه الشركات متعددة الجنسيات للاستثمار هو الصادرات الموجهة للخارج، لذلك توفر الحكومات التسهيلات وتقدم حوافز لتشجيع التصدير، مثل هذه التسهيلات والحوافز تستقطب المستثمرين الأجانب، ومن أجل تشجيع الصادرات اتجهت الحكومة نحو استراتيجية نمو الصادرات التي يقودها الاستثمار الأجنبي المباشر لتحقيق هدفين هما: استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر ونمو الصادرات المتدفقة على حد سواء (Pfaffermayr, M, 1996, 501-522).

2. معدلات التبادل التجاري (X2)

وتعرف معدل التبادل الدولي بأنها تلك النسب التي يتم بها تبادل سلع دولة معينة بسلع دولة أخرى، وتعتمد نسب التبادل الدولي على أسعار السلع التي تدخل في التجارة الدولية إذ تعبر عن العلاقة بين أسعار الصادرات وأسعار الاستيرادات وتعرف أيضاً بأنها عدد من الوحدات المستوردة التي تحصل عليها الدولة مقابل وحدة تصديرها إلى العالم الخارجي فقد اتفق اغلب الباحثين في هذا المجال إن للتأثير معدلات التبادل

التجاري على الصادرات يكون ايجابياً أو طردياً إذ إن تحول معدل التبادل تعمل لصالح دولة معينة أو سلعة معينة أو مجموعة من السلع يعني أن الدولة المعنية لكي تحصل على كمية من الاستيرادات يجب أن تصدر كمية أكبر من الصادرات مما ينعكس تأثير ذلك في مستوى المعيشة ومعدلات التنمية (الطائي، 1999، 252).

عليه فإن العلاقة المتوقعة بين معدلات التبادل التجاري والصادرات الصناعية في هذا البحث سوف تكون علاقة معنوية طردية لكون ماليزيا تخفض من قيمة عملتها المحلية دائماً وبالتالي تؤدي إلى انخفاض قيمة الصادرات بالنسبة للاستيرادات وقد يدهور الإنتاج المعد للتصدير نتيجة لارتفاع قيمة المواد المستوردة الداخلة في السلع المعدة للتصدير.

3. سعر الصرف الرسمي (X3)

إن معدل سعر الصرف الأجنبي أو الخارجي يمكن أن يفهم على أنه عملية مبادلة عملة وطنية بعملة أجنبية (وبعبارة أخرى Exchange-Rate أما النسبة التي يتم على أساسها ذلك التبادل فتعرف بسعر الصرف) يمثل سعر الصرف عدد وحدات النقد الوطني المقابل لعدد من وحدات النقد الأجنبي في فترة زمنية معينة (الطائي، 1999، 182).

4. الناتج الصناعي (X4)

فقد أكد الاقتصاديون أن القيمة المضافة للصناعة معياراً للتطور القطاع الصناعي وسيلة للنمو الاقتصادي (خوالدة وبرهم، 2015، 1155-1170).

وغالبا ما تؤدي التطور القطاع الصناعي إلى زيادة الناتج الصناعي عن حاجة السوق المحلية في الفروع الصناعية التي يزداد الطلب عليها في الأسواق الدولية مما يساهم في زيادة الصادرات من السلع المصنعة ونظراً لارتفاع أسعار السلع المصنعة والاستقرار النسبي لهذه الأسعار بالقياس إلى المواد الأولية فإن الصادرات من السلع المصنعة سوف تحقق عوائد أكبر وأكثر استقراراً من صادرات المواد الأولية مما يوفر مصدراً مهماً لتمويل الاستثمارات الصناعية وبالتالي يؤدي إلى تطور هذا القطاع ونموه بشكل سريع (حاجي، 2005، 27-38).

وفي دراستنا هذه سيتم تبني الرأي القائل بوجود علاقة طردية ومعنوية بين القيمة المضافة للصناعة ونمو الصادرات الصناعية في ماليزيا في الأمد الطويل.

5. معدل نمو السكان (X5)

يعد ارتفاع معدل النمو السكاني وما يترتب عليه من تزايد في عدد السكان من السمات الأساسية للدول النامية ومنها ماليزيا ، إذ يعد نمو السكان من المحددات المهمة في تأثيرها في نمو الصادرات سواء أكان تأثيرها سلباً أم إيجاباً؟ من خلال تأثير نمو السكان على عرض صادرات ماليزيا (فخري، 2006، 77). وفي

دراستنا سيتم تبني الرأي القائل بوجود علاقة معنوية عكسية بين نمو السكان ونمو الصادرات ماليزيا في الأمد الطويل.

6. التقدم التقني (X6)

للتقدم التقني دور حاسم في زيادة الإنتاجية مما ينعكس بصورة مباشرة على القدرة التنافسية للصادرات الصناعية ومن هنا فإن بناء قاعدة تقنية متقدمة يعد أحد الركائز الأساسية للمستقبل الصناعي لأي دولة منها ماليزيا، إذ يمثل التقدم التقني أحد أهم المصادر النمو الصناعي والنمو الاقتصادي (المالكي، 2013، 50). كما تؤدي التكنولوجيا الحديثة دوراً مهماً في خفض نفقات الإنتاج وتحسين الجودة وبالتالي التشجيع على إقامة صناعات ذات مستوى تكنولوجي متقدم وأساليب إنتاجية متطورة تمكنها من الإنتاج بجودة وكفاءة عاليتين، مما يساهم في تعزيز القدرة التنافسية للمنتجات المحلية في الأسواق العالمية (الزيبيدي، 2008، 177).

خامساً: الجارب التطبيقي

لتقدير اثر المتغيرات المستقلة المذكورة سابقاً في الصادرات الصناعية في ماليزيا خلال المدة (1980 - 2014) فقد تم اختيار عدة صيغ للتقدير وكانت الصيغة اللوغارتمية المزدوجة هي الأفضل فقد أعطت أفضل توصيف للعلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير المعتمد (صادرات ماليزيا من السلع الصناعية) وكان كالاتي:

$$\log Y = - 2.58 + 0.237 \log X1 + 2.22 \log X2 + 1.23 \log X3 + 0.261 \log X4 - 1.04 \log X5 + 0.422 \log X6$$

t=	3.79	4.17	4.04	3.06	-2.43	3.83
VIF=	4.1	7.3	3.5	6.9	9.6	9.5
F = 339.20	R-Sq = 98.6%		Sq(adj) = 98.4%		D.W= 1.02	

توضح نتائج النموذج المقدر أن (98%) من التغيرات الحاصلة في صادرات الصناعية للماليزيا تفسر بواسطة التغيرات الحاصلة في التغيرات المستقلة التي يتضمنها النموذج المقدر.

(0.237) وحدة، والإشارة الموجبة لمعامل هذا المتغير تعني إذا X_1 بلغ مرونة الاستثمار الأجنبي المباشر (ازداد الاستثمار الأجنبي بمقدار وحدة واحدة فإن الصادرات ستتغير بمقدار 0.237 وبتجاه طردي وذلك إذا بمقدار وحدة واحدة. FDI أردنا أن ترتفع الصادرات بمقدار 0.237 يجب عليه رفع

(2.22) وحدة، والإشارة الموجبة لمعامل هذا المتغير تعني أن معدل X_2 بلغ مرونة معدل التبادل التجاري (التبادل التجاري قد أصبحت في مصلحة الاقتصاد الماليزي وذلك لتصدير السلع الصناعية ذات قيمة المضافة

عالية التي أصبحت ذات مقدرة تنافسية في الأسواق العالمية الأمر الذي جعل معدلات التبادل التجاري تسير في مصلحة الاقتصاد.

(1.23) وحدة، والإشارة الموجبة لمعامل هذا المتغير تعني إن رفع **سعر الصرف** الدولار X_3 يبلغ مرونة () مقابل ترينكت ماليزي (تخفيض قيمة العملة الخارجية) قد أسهم بتأثيرات إيجابية في زيادة الصادرات الماليزية وذلك هو انعكاس للسياسة الاقتصادية في ماليزيا بهدف تشجيع صادراتها من السلع الصناعية واحتفاظ بقدرتها التنافسية في الأسواق الدولية وهذا يتطابق مع نظرية الاقتصادية وتعني إن انخفاض لوغارتم قيمة سعر الصرف الرسمي بمقدار 1% سيؤدي إلى زيادة لوغارتم الصادرات الصناعية ماليزية بمقدار 1.23% وبما إنه علاقة عكسية فلكي ترتفع الصادرات 1.23 فلابد من تخفيض سعر الصرف بمقدار وحدة واحدة.

(0.261) وحدة والإشارة الموجبة لمعامل هذا المتغير تعني X_4 يبلغ مرونة القيمة المضافة الصناعية () إرتفاع القيمة المضافة الصناعية ازدادت من توسع في حجم **القطاع الصناعي** في ماليزيا قد أسهم في زيادة صادراتها الصناعية ولهذا فإن ارتفاع لوغارتم القيمة المضافة الصناعية بمقدار 1% ستؤدي إلى زيادة لوغارتم قيمة الصادرات الصناعية ماليزية بمقدار 0.261%، إذ عملت ماليزيا منذ بداية عقد الثمانينات على توسيع مشاريعها الصناعية وتنويع منتجاتها المصنعة واستغلت موارد اقتصادية غير مستغلة مسبقا في إنتاجها الصناعي الأمر الذي جعل المتغير يسهم بتأثيرات إيجابية في زيادة صادراتها للسلع الصناعية (المالكي، 48، 2013).

(1.04) وحدة، والإشارة السالبة لمعامل هذا المتغير تعني أن زيادة X_5 يبلغ مرونة معدل نمو السكاني () **معدلات السكان** تؤدي إلى استهلاك جزء من السلع معد للصادرات أي يزيد من الطلب المحلي على السلع الصناعية مما يبرر العلاقة العكسية بين المتغيرين، فإن انخفاض لوغارتم معدلات السكان بمقدار 1% سيؤدي إلى زيادة لوغارتم الصادرات الصناعية ماليزية بمقدار 1.04%، وهذا يتطابق مع الأساس النظري لدراستنا الذي يؤكد على وجود علاقة عكسية سالبة بين هذين المتغيرين.

(0.422) وحدة، والإشارة الموجبة لمعامل تشير إلى الدور X_6 وبلغ مرونة () إيجابي الذي تقوم به التكنولوجيا، خاصة في مجال الابتكارات والتكنولوجيا المستوردة من الخارج والتي تساهم بشكل كبير في تطوير زيادة صادرات الصناعية في ماليزيا، بل إن بعض الدراسات التطبيقية نسبنا لنمو الاقتصاد في هول جنوب شرق آسيا خلال عقود ثلاثة الماضية إلى التطور التقني التي حصلت فيها نتيجة الإنفاق المتزايد على البحث والتطوير وعلى استيراد تكنولوجيا (البقي، 2009، 1-23).

فقد كانت (339.20) وهي أكبر من القيمة الجدولية مما تشير إلى معنوية النموذج ككل F أما قيمة (1.02) وهي تشير إلى عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي بين القيم المتسلسلة والمتغيرات $D.W$ وبلغت قيمة ()

العشوائية كما لم تظهر مشكلة الارتباط الخطي المتعدد بين المتغيرات المستقلة في النموذج على وفق (VIF) اختبار)

الاستنتاجات والمقترحات

الاستنتاجات

- بعد مناقشة الآراء النظرية والنتائج التطبيقية يمكن لهذه الدراسة أن تخرج بعدد من الاستنتاجات لعل أهمها:
1. إن النجاح الذي حققته ماليزيا في تطوير وتنمية صادراتها الصناعية ومنافستها لصادرات الدول الصناعية الكبرى جعلها محط أنظار العالم اجمع وخاصة الدول النامية، كمحاولة من الدول النامية الأخرى للاستفادة من التجارب الناجحة التي حققها هذه الدولة.
 2. هذه الدراسة أثبتت إن ماليزيا هي دولة ذات قدرة عالية في منافسة السلع الصناعية حتى للدول المتقدمة في الأسواق العالمية لا بل في أسواق الدول المتقدمة من حيث الجودة والنوعية والكلفة أي منافسة سعرية ومنافسة الجودة.
 3. إن قطاع الصادرات الصناعية ذات أهمية كبيرة كمحرك لنمو اقتصاد ماليزيا، إذ إن تطور قطاع الصادرات ولاسيما الصادرات الصناعية ذات القيمة المضافة العالية يؤدي إلى إعطاء مؤشر إيجابي للمستثمر الأجنبي لكي يستثمر في ماليزيا فيؤدي ذلك في المحصلة النهائية إلى تسريع النمو الصناعي والاقتصادي من خلال إعادة توظيف الأرباح في القطاعات الصناعية و بالتالي زيادة الصادرات الصناعية.
 4. ظهر الأثر الإيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر في نمو الصادرات الصناعية في ماليزيا وكانت مرونة المعامل الاستثمار الأجنبي المباشر في ماليزيا (0.23).
 5. أوضحت الدراسة إن مرونة معدل التبادل التجاري الصافي ذو أثر إيجابي على الصادرات الصناعية في ماليزيا إذ كانت العلاقة موجبة وتساوي (2.22).
 6. ظهر الأثر الإيجابي لانخفاض سعر الصرف الرسمي مقابل الدولار على الصادرات الصناعية في ماليزيا والتي تتبع نظام سعر الصرف المعموم وكان معاملته (1.23).
 7. أعطت القيمة المضافة للصناعة في الصادرات الصناعية أثراً إيجابياً في ماليزيا إذ إن القيمة المضافة للصناعة زادت من توسيع حجم الصناعة والقاعدة الإنتاجية وبالتالي أدت إلى زيادة حجم الإنتاج ومن ثم إلى نمو الصادرات الصناعية في ماليزيا.
 8. ظهر الأثر السلبي لنمو السكان في نمو الصادرات الصناعية في ماليزيا.

9. توصلت الدراسة إلى الأثر الإيجابي لعامل التطور التقني في ماليزيا إذ تحتل دوراً حاسماً في زيادة الإنتاجية مما ينعكس بصورة مباشرة على القدرة التنافسية للصادرات الصناعية.
10. وختاماً فقد توصلت الدراسة إلى أن ماليزيا بدأت بتبني سياسة حكيمة من إنشاء مناطق الصناعية الحرة ثم مناطق للبحث العملي وتطوير التكنولوجيا وإنشاء مؤسسات تهتم بالتصدير والاستثمار الأجنبي وتحولت شيئاً فشيئاً إلى دولة شبه صناعية.

المقترحات

- وبناءً على النتائج التي توصلت إليها الدراسة يمكن أن نورد المقترحات الآتية:
1. إن بقاء سعر الصرف منخفض أمام الدولار سيؤثر إيجاباً على القدرة التنافسية للصادرات الصناعية في ماليزيا وستجلب مزيداً من الاستثمار الأجنبي المباشر موجه للتصدير.
 2. تحقيق أفضل للبيئة بما يحقق جذب أكبر لرأس المال الأجنبي والمحلي لاستثمارها في الصناعات الموجهة للتصدير وخاصة الصناعات ذات المحتوى التكنولوجي المتقدم، وذلك لضمان ارتفاع الصادرات الصناعية ذات القيمة المضافة العالية، إذ أن نجاح أي دولة في رفع قدرتها التنافسية الاقتصادية سيعمل على تعزيز مكانتها الاقتصادية في الأسواق العالمية وسيجعل معدلات التبادل التجاري في مصلحة ماليزيا.
 3. العمل على توسع حجم القطاع الصناعي وتطويره سيؤثر إيجاباً على الصادرات من خلال تكامل الصناعات إذ تغذي أحدهما الآخر والمقاسة بالارتباطات الأمامية والخلفية لبناء قاعدة صناعية عريضة لتنويع الصادرات الصناعية.
 4. التركيز على السياسة الصناعية الموجهة نحو التصدير يتلائم مع بيئة المنافسة الدولية بهدف تشجيع وتنويع الصادرات، بحيث يتم اعتماد السياسات التجارية محفزة للقطاع التصديري من خلال منافذ المناطق الحرة.
 5. الاهتمام بالجانب التكنولوجي إذ هناك إمكانية كبيرة متاحة للماليزيا للاستفادة من التكنولوجيا المتقدمة، لتطوير صناعاتها ورفع كفاءاتها وإقامة المشاريع الصناعية الصغيرة ومتوسطة الحجم وربطها بالأسواق العالمية. كذلك الإنفاق على البحث والتطوير وتأهيل والتدريب والتعليم العاملين في المهارات المتعلقة بالتصدير.
 6. اقترح إجراء دراسات مستقبلية في هذا المجال نتناول أثر التغيير في هيكل الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل في المجال الصناعي على تغيير في الصادرات الصناعية.

المصادر

أولاً: العربية

أ: الرسائل والأطاريح

1. الريال، زوينة، 1997، المناطق الحرة والتنمية حالة المناطق الحرة الصناعية للتصدير مع دراسة تجربرتي تونس وجزر موريس وآفاق إنشائها في الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم الإقتصادية، معهد العلوم الإقتصادية، [جامعة الجزائر](http://www.marocdroit.com) www.marocdroit.com.
2. الريان، زير، 2015، اثر ترقية الصادرات غير النفطية على النمو الإقتصادي دراسة حالة الجزائر للفترة (2005-2014)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية والعلوم التيسير، [جامعة](http://dSPACE.univ-biskra.dz) [محمد خيضر - بسكرة](http://dSPACE.univ-biskra.dz) [8080.dSPACE.univ-biskra.dz](http://dSPACE.univ-biskra.dz).
3. الزبيدي، محمد ناجي محمد، 2008، فاعلية الاستثمار الأجنبي المباشر في إنماء المناطق الحرة دراسة نماذج مختارة لبلدان آسيوية الصين - الإمارات العربية المتحدة - العراق، أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، [جامعة بغداد](http://www.uobaghdad.edu.iq).
4. العبيدي، سري سامي عبدالرزاق، 2009، اثر الاستثمار الأجنبي المباشر في تنمية التجارة الخارجية لدول جنوب شرق آسيا (ماليزيا حالة دراسية للمدة 1990-2007)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، [جامعة بغداد](http://www.uobaghdad.edu.iq).
5. الفخري، عمر هشام صباح، 2005، أثر سياسات منظمة التجارة العالمية في الصادرات الإجمالية والمصنعة في مجموعة مختارة من البلدان النامية، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، [جامعة الموصل](http://www.uobaghdad.edu.iq).
6. القريبي، ناصر الدين، 2014، أثر الصادرات على النمو الإقتصادي - دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية والعلوم التيسير، [جامعة وهران](http://theses.univ-هران.oran1.dz/thesear.php?id=THA355) theses.univ-هران.oran1.dz/thesear.php?id=THA355.
7. المالكي، سميرة بنت سعيد، 2013، العلاقة بين حجم المنشأة الصناعية والتقدم التقني في المملكة العربية السعودية (دراسة تطبيقية)، رسالة ماجستير في الاقتصاد، كلية إدارة الأعمال، [جامعة الملك](http://www.fac.ksu.edu.sa) [السعود](http://www.fac.ksu.edu.sa) [fac.ksu.edu.sa/samalmalki/cv](http://www.fac.ksu.edu.sa).
8. المجالي، محمد مسلم حمود، 1999، الصادرات الوطنية ودورها في التنمية الاقتصادية في الأردن، أطروحة دكتوراه، معهد البحوث والدراسات العربية للتربية والثقافة والعلوم القاهرة، [جامعة](http://www.rcweb.luedld.net/rc1/1_OUASAF.PDF) [القاهرة](http://www.rcweb.luedld.net/rc1/1_OUASAF.PDF) [rcweb.luedld.net/rc1/1_OUASAF.PDF](http://www.rcweb.luedld.net/rc1/1_OUASAF.PDF).
9. مسغوني، منى، 2005، علاقة سياسة الواردات بالنمو الداخلي للاقتصاد الوطني في الفترة الممتدة بين 1970-2001، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية والعلوم التيسير، [جامعة](http://www.bbekhti.e-ptaalim.info/trv_pdf/memoire_mesghouni.pdf) [ور](http://www.bbekhti.e-ptaalim.info/trv_pdf/memoire_mesghouni.pdf) [فلة](http://www.bbekhti.e-ptaalim.info/trv_pdf/memoire_mesghouni.pdf) [bbekhti.e-ptaalim.info/trv_pdf/memoire_mesghouni.pdf](http://www.bbekhti.e-ptaalim.info/trv_pdf/memoire_mesghouni.pdf).

ب: الدوريات

1. بامخرمة وآخرون، احمد سعيد بامخرمة، محمد ابراهيم النفيعي ، فريد هاشم فلمبان، 1994، محددات الصادرات الصناعية في المملكة العربية السعودية مجلة جامعة الملك عبدالعزيز، كلية الإدارة والاقتصاد -جدة، المجلد 7. www.kau.edu.sa.
2. الجواري د.مناضل عباس حسين، 2013، نظرية سرب الاوز الطائر (الآسيوية) ومحاولة الاستفادة منها في الاقتصاد العراقي (السياسة الصناعية الجديدة في العراق)، جامعة كربلاء، مجلة الإدارة والاقتصاد، المجلد الثالث العدد 11، العراق.
3. حاجي، أنمار أمين، 2005، الصادرات الصناعية وأثرها في تغيير هيكل الناتج المحلي الإجمالي للمدة 1980-2002: الأردن حالة دراسية، مجلة تنمية الريفين، المجلد 27، العدد 79، جامعة الموصل، العراق.
4. حمزة علي خوالدة، نسيم فارس برهم، 2015، دراسة للعوامل المؤثرة على القيمة المضافة للصناعات الأردنية، مجلة الدراسات للعلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 1، الاردن <https://journals.ju.edu.jo/DirasatHum/article/viewFile/7110/4849>.
5. سعدي، وصاف، 2002، تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر الواقع والتحديات، مجلة الباحث، العدد 1، الجزائر www.kantakji.com/economics.

ج: الكتب

1. تودارو، ميشيل، 2006، التنمية الاقتصادية، ترجمة ومراجعة: محمود حسني حسين ومحمود حامد محمود عبدالرزاق، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية.
2. ذنون والدليمي، د. مروان عبدالملك ود. فواز جازالله، 2012، التوجهات الحديثة في الاقتصاد الدولي، دار ابن الأثير للطباعة والنشر في جامعة الموصل، العراق.
3. السامرائي، د. هناء عبد الغفار السامرائي، 2002، الأستثمار الاجنبي المباشر والتجارة الدولية الصين نموذجاً، بيت الحكمة، بغداد، العراق.
4. السواعي، خالد محمد، 2006، التجارة والتنمية، دار المناهج للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن.
5. الصالح، د. تومي، 2004، مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي مع تمارين ومسائل محلولة، دار الاسامة للطباعة والنشر والتوزيع، مكتب الاتصال، الطبعة الأولى، جزائر.
6. الطائي، د. غازي صالح، 1999، الاقتصاد الدولي، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل.

7. عبدالفضيل، محمود، 2000، العرب والتجربة الآسيوية، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان.

ثانيا: الأجنبية

A. Official Publication

1. UNCTAD,2013 UNCTAD Handbook of statistics ,Geneva ,Switzerland.
2. UNCTAD,2014 UNCTAD Handbook of statistics ,Geneva ,Switzerland.
3. UNCTAD,2015 UNCTAD Handbook of statistics ,Geneva ,Switzerland.

B. Journals

1. Pfaffermayr, M. (1996) **Foreign outward Direct Investment and Exports in Austrian Manufacturing: Substitutes or Complements?** Weltwirtschaftliches Archive Vol 132 No:(2).

C. Conference & working paper

1. GIRIJA NIMGAONKAR,2009, EXPORT LED GROWTH IN SOUTH EAST ASIA: AN OVERVIEW OF EXPORT POLICIES AND LESSONS FOR INDIA, Vishvakarma Institute of Management, pune , INDIA 9th Global Conference on Business & Economics , Cambridge University, UK.
2. Frank S.T. Hsiao & Mei-Chu W. Hsiao, (2006)" **FDI, Exports, and Growth in East and Southeast Asia--Evidence from Time-Series and Panel Data Causality Analyses**" paper presented at 2006 international conference on Korea and world economy, at korea university seoul.

Minitab تحليل بيانات دولة ماليزيا باسعار الجارية باستخدام برنامج

Regression Analysis

he regression equation is

$$\text{MEXPO} = - 2.58 + 0.237 \text{ FDI} + 0.261 \text{ ADDVA} + 2.22 \text{ TERM TRADE} + 1.23 \text{ EXCHA} - 1.04 \text{ avpopu} + 0.422 \text{ tech}$$

Predictor	Coef	StDev	T	P	VIF
Constant	-2.5761	0.7335	-3.51	0.002	
FDI	0.23728	0.06261	3.79	0.001	4.1
ADDVA	0.26057	0.08523	3.06	0.005	6.9
TERM TRA	2.2174	0.5322	4.17	0.000	7.3
EXCHA	1.2259	0.3036	4.04	0.000	3.5
avpopu	-1.0439	0.4295	-2.43	0.022	9.6
tech	0.4217	0.1102	3.83	0.001	9.5

S = 0.07831 R-Sq = 98.6% R-Sq(adj) = 98.4%

Analysis of Variance

Source	DF	SS	MS	F	P
Regression	6	12.4807	2.0801	339.20	0.000
Error	28	0.1717	0.0061		
Total	34	12.6525			

Source	DF	Seq SS
FDI	1	7.4079
ADDVA	1	3.7377
TERM TRA	1	0.7179
EXCHA	1	0.4502
avpopu	1	0.0774
tech	1	0.0897

Unusual Observations

Obs	FDI	MEXPO	Fit	StDev Fit	Residual	St Resid
1	2.97	3.3866	3.2888	0.0673	0.0978	2.45RX
12	3.61	4.3179	4.4701	0.0273	-0.1522	-2.07R
16	3.76	4.7410	4.5879	0.0294	0.1531	2.11R
22	2.74	4.8477	4.9089	0.0762	-0.0612	-3.39RX
30	3.16	5.0390	4.8962	0.0436	0.1428	2.19R

R denotes an observation with a large standardized residual

X denotes an observation whose X value gives it large influence.

Durbin-Watson statistic = 1.02

الملحق

بيانات دولة ماليزيا

Tech	avpopu	EXCHA	TERM TRADE	ADDVA	FDI	MEXPO	YEAR
1	2.5	2.200	71.42857143	10234	933.9	2435	1980
2	2.5	2.300	62.28070175	10266	1264.69	2288	1981
3	2.6	2.300	64.48598131	10338	1397.2	2736	1982
4	2.6	2.300	70.58823529	11821	1260.53	3475	1983
5	2.7	2.300	86.31578947	13317	797.48	4363	1984
6	2.8	2.500	80.21978022	12241	694.71	4188	1985
7	2.9	2.600	75.30864198	10881	488.87	5090	1986
8	3.0	2.500	87.5	12399	422.68	7032	1987
9	3.0	2.600	88.88888889	13529	719.42	9191	1988

10	2.9	2.700	94.23076923	15463	1667.87	12181	1989
11	2.8	2.700	102.7272727	18577	2611	15824	1990
12	2.7	2.800	109.1743119	20692	4043	20792	1991
13	2.6	2.500	109.0909091	24344	5138	26233	1992
14	2.6	2.600	108.5714286	26815	5741	32809	1993
15	2.6	2.600	110.1851852	29822	4581	43312	1994
16	2.6	2.500	108.5470085	36726	5815	55085	1995
17	2.6	2.500	112.0689655	43899	7297	59284	1996
18	2.6	2.800	111.2149533	44576	6323	60179	1997
19	2.5	3.900	107	31665	2714.00	57644	1998
20	2.4	3.800	105.1020408	36772	3895.26	67841	1999
21	2.3	3.800	100	45319	3787.63	78930	2000
22	2.1	3.800	99.8960499	428695	553.95	70416	2001
23	2.0	3.800	100.1022337	45497	3203.42	74833	2002
24	1.9	3.800	101.581577	51331	2473.16	80352	2003
25	1.9	3.800	101.1967983	60541	4624.21	95635	2004
26	1.8	3.800	102.3577559	65921	4065.31	105572	2005
27	1.8	3.700	101.8670667	74994	6060.25	117906	2006
28	1.8	3.400	101.9632585	85529	8594.67	124740	2007
29	1.7	3.300	109.1875611	103235	7171.98	129870	2008
30	1.7	3.500	95.80259947	81986	1452.97	109404	2009
31	1.7	3.200	97.58774107	103279	9060.04	133189	2010
32	1.6	3.100	97.67727111	118858	12197.58	140832	2011
33	1.6	3.100	97.0229736	126202	10073.93	139991	2012
34	1.5	3.200	96.63135716	128977	12305.69	138430	2013
35	1.5	3.300	96.23613688	135103	10799.16	144156	2014